

النفط الصخري ومستقبل الطاقة في العالم

د. حسين حافظ

وسائل التحكم العلمي والتمكن والسيطرة البشرية في الطبيعة متحولة شأنها في ذلك شأن التحولات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تصيب بقدر كافٍ أسس الحياة الإنسانية والتطور البشري، وانتقال وسائل البشر للسيطرة على الطبيعة وتغيرها الدائم هي نتاج تطور فكري لازم الإنسان منذ نشأته الأولى وسيظل دائم التغيير والتحول طالما ظل الإنسان فوق كوكب الأرض، وإذا جاز لنا القول إن النفط ومشتقاته قد ارتبط بحياة الإنسان بشكل جدي وواسع منذ الثورة الصناعية في أوروبا أو قبل ذلك بقليل، فمن المستحيل للفكر البشري طالما أنه في تغيير دائم أن يتوقف عن الاعتماد على هذه الوسيلة من مصدر واحد وإلى أجل غير منظور، ولذلك فإن النفط الصخري كمنتج جديد هو منتج فكري قبل أي شيء آخر دفعت إليه عوامل ومسببات لا مجال لذكرها الآن .

ما يهمنا هو كيف سيتحول الاعتماد على الطاقة من النفط الاستخراجي إلى الحجري أو الصخري وكيف تتغير وفقاً لذلك أو كيف يصيب اقتصادات الدول التي تعتمد على النفط الأحفوري وتفتقر إلى النفط الصخري بشكل أساس؟ لا سيما الدول عالية الاعتمادية على النفط ومشتقاته .

فمن المعروف أن التسارع أو الطفرات التي شهدتها أسعار النفط في الآونة الأخيرة هي التي أسهمت وعجلت بشكل كبير في سعي الدول الكبرى لامتلاك بديل للطاقة الاستخراجية التي تتحكم بها إلى حد كبير وفاعل دول الأوبك، والولايات المتحدة مدركة بشكل مؤكد وفي ظل الإحصاءات العلمية المتوافرة لديها بأن أفول نجمها في الميدان العالمي للطاقة سيفقد مركزها المهيمن في العالم، ولذلك سعت إلى تأمين الطاقة من بدائل أخرى رغم تفاوت سعر الإنتاج بين النفط الأحفوري ونظيره الصخري وبالتالي أصبح الأخير سلعة متداولة في الأسواق العالمية وأسهم إلى حد كبير في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو يشير إلى مخاطر جدية ستعرض لها الدول المنتجة للنفط بالطرق التقليدية بشكل مؤكد .

هذا الأمر سيؤدي دون أدنى شك إلى:

أولاً: تدهور سعر النفط نتيجة فقدان دول الأوبك بعضاً من الحصص المطروحة في السوق العالمية للطاقة لمصلحة الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط الصخري مما يدفعها إلى زيادة إنتاجها من النفط مقارنة بانخفاض الطلب العالمي عليه وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض العائدات النفطية التي ستعكس على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي للدول المنتجة وارتفاع النمو للدول المستهلكة وانتعاش سوق العمل العالمي وإلى اهتزازات واضحة على مستوى التفاوت في معدلات التنمية العالمية وارتفاع ذلك مع زيادة في إنتاج السلع نتيجة انخفاض كلفة الإنتاج أو جزء مهم من الكلفة مما ينعكس باتجاهين متقاطعين الأول انخفاض في النمو لدول الاستخراج الأحفوري مقارنة بنمو وتسارع النمو في دول الاعتماد التجاري على النفط .

ثانياً: إلا أن هذه الحال لا ينبغي النظر إليهما في الحسابات المستقبلية على أن النفط الصخري سيظل ينافس النفط الاستخراجي إلى أجل طويل الأمد بسبب انخفاض تكاليف استخراج الأخير مقارنة بكلفة النفط الصخري والذي يتطلب توفير عدد كبير من الحفارات ومن معدات التكسير الهيدروليكي المكلفة فضلاً عن أنه أكثر ضرراً على البيئة من الوقود الاستخراجي فضلاً عن أن استخراجه يتطلب العديد من الإجراءات المعقدة وكذلك عدداً كبيراً من القوى البشرية اليدوية .

ثالثاً: إن انخفاض أسعار النفط العالمي سيؤدي دوراً تبادلياً في التأثير في تطور الاقتصاد العالمي إذ ترتبط الكثير من واردات الدول المنتجة للنفط مع الدول الصناعية الكبرى بحيث يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى لعب دور سلبي في الدخل القومي للدول المنتجة وهو ما يؤدي إلى انخفاض أو تباطؤ في اقتصاداتها ويمثل صدمة ارتدادية على مستوى النمو الاقتصادي العالمي، وإلى بروز أزمات اقتصادية ومجتمعية وأمنية قد تؤدي إلى زيادة الاضطراب في بيئات جغرافية مهمة وهي تعاني الآن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي وأن تأثير الصدمة الارتدادية قد ينتقل بشكل سلبي إلى أمن الدول ذات الحظوة في الإنتاج الصخري، وأخيراً لا يمكن لدول الأوبك الهلع من نتائج ما آلت إليه الأمور في انخفاض أسعار النفط بل العقلانية تتطلب السيطرة على الإنتاج وتقنيته بغية عودة الارتفاع على الطلب والأسعار بالوقت نفسه سيما وأن كلفة الإنتاج للنفط الصخري تتجاوز الـ 75 دولاراً للبرميل الواحد وفق العديد من الإحصاءات العالمية .

Dr_hussain_hafeid@yahoo.com